AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية التاسعة عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا، 15-16 يوليو 2012

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/11 (XIX)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية

–

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية

أولا– **الخلفية:**

1–قررت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2012 حول موضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية" اعتماد خطة عمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول 2017 كموعد إرشادي. واتفق رؤساء الدول والحكومات أيضا على إنشاء لجنة أفريقية تجارية رفيعة المستوى تضم الرؤساء الحاليين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتضطلع بدور تسهيل في تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

2–خلال النقاش التي سبق اعتماد مقرر القمة المذكورة، أثار رؤساء الدول والحكومات بعض المسائل والانشغالات حول أجندة منطقة التجارة الحرة القارية. وردا على ذلك، أنشأ رئيس الاتحاد الأفريقي لجنة تضم سبعة رؤساء دول (تتزامن عضويتها مع عضوية اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى) لإجراء مزيد من التفكير في المسائل المثارة وتقديم توصيات إلى الدورة العادية التاسعة عشرة للمؤتمر المقرر عقدها في يوليو 2012.

3–بناءً على المقررات الصادرة عن الدورة العادية الثامنة عشرة لقمة الاتحاد، دعت المفوضية إلى عقد اجتماع لكبار المسؤولين في أبريل 2012 لإجراء مناقشة وتقديم توصيات حول مختلف المسائل الشاملة لجميع القطاعات والمتعلقة بتعزيز التجارة الأفريقية البينية، بما فيها تلك التي أثارها رؤساء الدول خلال نقاشهم. وكان الاجتماع متبوعا باجتماع فريق العمل المكون من وزراء من الدول الأعضاء في اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى. وقد انعقد اجتماع الوزراء في 14 يونيو في واشنطن العاصمة على هامش المنتدى الثاني عشر لقانون النمو والفرص لأفريقيا، تحت رئاسة

معالي السيدة حنا تيتي، وزيرة التجارة والصناعة لجمهورية غانا، وبحضور وزراء من كل من أنجولا، بنين، كوت ديفوار، إثيوبيا، كينيا وملاوي، كما حضره ممثلون من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. قام الاجتماع الوزاري ببحث واعتماد تقرير الخبراء وكبار المسؤولين وتقديم توصيات تبحثها لجنة السبعة/اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى كما هو مبين أدناه.

4- على هامش الدورة العادية الـ 19 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، عقدت المفوضية اجتماعا للجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة لمناقشة اختصاصاتها وتلقي تقرير من لجنة من سبعة وزراء التجارة ونظرت في مشروع المقرر بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة (Assembly/AU/11(XIX)) وحضر الاجتماع كل من أنجولا وتشاد وكوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا وليبيا وملاوي وأعضاء المكتب التنفيذي لتجمع الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا، والإيكواس والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسادك واتحاد المغرب العربي. وبالإضافة إلى ذلك، شمل الحضور مندوبين ووزراء التجارة من زامبيا وجنوب السودان وسوازيلان. بحث الاجتماع مشروع إطار مرجعي مع بعض التعديلات ووافق عليه ونظر في في تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات الرفيعة المستوى/رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية عن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية الذي سيقدم إلى المؤتمر واستعرض مشروع المقرر.

ثانيا– المسائل والانشغالات المثارة خلال الدورة العادية الثامنة عشرة لقمة الاتحاد:

5- بينما حث الوزراء المفوضية، عند استعراضهم للمسائل والانشغالات المثارة خلال قمة الاتحاد في يناير 2012، على ضمان معالجة المسائل على أعلى مستوى وعلى نحو فعال، لاحظوا ما يلي:

- الأرقام الإيجابية التي سجلها نمو الناتج الإجمالي المحلي في جميع الاقتصادات الأفريقية في الآونة الأخيرة وعدم تأثير هذه التطورات إيجابا على حياة المواطنين،

خصوصا فيما يتعلق بالحد من الفقر والبطالة، ومن ثم الحاجة إلى تشجيع نمو شامل يوفر فرص العمل؛

- الحاجة إلى الشروع في برمجة سياسة شاملة تعكس الأجندة القارية الجامعة؛
- الحاجة إلى توعية وإشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بأطر التنمية القارية مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، خطة عمل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مع هدف تبسيط برامجها لتتمشى مع هذه الأطر.

6- على هامش الدورة العادية الـ 19 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، تناولت اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة المسائل والانشغالات وتقاسمت أفضل الممارسات وقدمت التوجيهات التالية:

- هناك تطور كبير في التجارة بين البلدان الأفريقية، مما يعزز إمكانية إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، زادت التجارة بين الإيكواس والكوميسا على مدى السنوات العشر الماضية عشرة أضعاف وخاصة في مجال السلع المصنعة.
- تم التأكيد على ضرورة التعجيل بعملية التصنيع والابتكار.
- إن التجارة في الخدمات مكون هام للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، وينبغي أن تعتبر عنصرا رئيسيا لتعزيز التجارة البينية الأفريقية. كمثال على ذلك، فإن توسع البنوك في جميع المناطق يدل على زيادة الاستثمار والتجارة بين البلدان الأفريقية.
- تم التأكيد على أهمية دعوة مناصري القطاع الخاص لحضور اجتماعات اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة.
- علاوة على ذلك، أشار أعضاء اللجنة إلى أهمية التنسيق بين النظم القانونية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- تم تسليط الضوء على مشاركة الاتحاد الأفريقي في تعبئة الموارد للمشاريع القارية الكبرى، مثل البنية التحتية للتجارة. وينبغي تطوير طرق إدارة الشؤون المالية بشكل مشترك من قبل المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- لايزال تحسين الأمن في القارة يشكل عاملا حاسما لتعزيز التجارة والاستثمار. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة التنسيق مع مجلس السلم والأمن، عند الاقتضاء
- تم تسليط الضوء على توحيد المعايير في مجال ترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعبئة الموارد وقابلية تحويل العملات، ومخاطر الاحتيال.
- تم تشجيع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستناد إلى أفضل الممارسات مثل المركز الحدود المتعدد الوظائف وإنشاء مراكز التجارة البينية الأفريقية تم تنفيذها من قبل بعض الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- كان هناك إجماع على إمكانية إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة ضمن الإطار الزمني الإرشادي.

خارطة الطريقة/المنظومة:

7-وفرت خارطة الطريق المعنية بتعزيز التجارة الأفريقية البينية خطة عمل تحدد عددا من العناصر الحاسمة التي تتعين معالجتها بغية تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وهذه، بين أمور أخرى، هي: عملية صنع السياسة التجارية، تسهيل التجارة، البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، القدرة الإنتاجية، معلومات التجارة وتمويل التجارة. كما اقترحت خطة العمل طرق عمل للتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017 كموعد نهائي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومنظومة لتسهيل العمليات. وفيما يتعلق بالمنظومة، يتمثل أحد الأجهزة المقترحة في اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى المكونة من رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني. تنص معاهدة أبوجا المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية على إنشاء اتحاد جمركي قاري (وهو مستوى تكامل أعلى من منطقة التجارة الحرة القارية) بحلول 2019. وعليه، لا يعتبر 2017 كموعد إرشادي أمرا غير واقعي نظرا للتطورات التي طرأت حديثا مثل مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي اتخذتها مجموعة شرق أفريقيا والكوميسا والسادك، والمستوى الرفيع من الالتزام السياسي الذي أبداه رؤساء الدول بتكامل الأسواق الأفريقية كما يدل على ذلك إنشاء اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى واعتماد خطة العمل. واتفق الوزراء

على أنه أُرسي أساس متين في طريق إنشاء منطقة تجارة حرة قارية وتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى:

8- بحث كبار المسؤولين والوزراء الاختصاصات الموضوعة لتسترشد بها عمليات اللجنة التجارية الرفيعة المستوى. وتضمنت الاختصاصات الوظائف المقترحة في المنظومة: الاضطلاع بأدوار مناصرين وراعين لتنفيذ خطة العمل والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وتسهيل عملية التكامل القاري لأفريقيا من خلال تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات وإزالة أية عقبة قد تبدو خلال العملية. ستتولى اللجنة أيضا رصد التقدم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وخطة العمل وتقديم المشورة للقمة تبعا لذلك. وأوصى الوزراء اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى/لجنة السبعة رؤساء دول ببحث واعتماد الاختصاصات.

تدفقات التجارة الأفريقية البينية:

9- استرشد كبار المسؤولين والوزراء في بحثهم مسألة تدفقات التجارة الأفريقية البينية بتقرير دراسة فنية. وبينما تقر الدراسة بما هو مسلم به على نطاق واسع من تدنٍ نسبي لمستوى التجارة الأفريقية البينية، فقد كشفت اتجاها مثيرا للاهتمام في أدائها: ألا وهو سرعة نمو التجارة وحصتها الوافرة في المنتجات المصنعة مقارنة بما هي عليه في السلع الأساسية. تمثل التجارة في المنتجات المصنعة 46% من التجارة الأفريقية البينية مقارنة بنسبة 10% للمنتجات الزراعية. كما تحضر المنتجات المصنعة حضورا بارزا في التجارة العابرة للحدود غير المسجلة وغير الرسمية بين البلدان الأفريقية وبالعكس، تدل الاتجاهات أنه، بينما يسيطر على تجارة أفريقيا مع بقية العالم تصدير السلع الأساسية والمنتجات الزراعية الخام، تشكل المنتجات المصنعة الجزء الأكبر من واردات القارة من بقية العالم. وبناء على ما سبق، خلصت الدراسة إلى وجود إمكانات هائلة للتجارة الأفريقية البينية، خصوصا في المنتجات المصنعة.

10- ستوفر منطقة التجارة الحرة القارية سوقا كبيرة تضم أكثر من مليار شخص، وتتيح فرصا هائلة لجني وفورات الحجم في التصنيع، وستشكل حافزا هاما لتدفق

الاستثمار. وقياسا بخبرة الكوميسا التي ازداد فيها حجم التجارة البينية الإقليمية بستة أضعاف بعد إنشاء منطقة تجارة حرة لها في 2000، فلا مناص من أن بلوغ منطقة التجارة الحرة الأفريقية يؤدي إلى نمو هام في التجارة الأفريقية البينية وتصاعد في الاتجاه الحالي لنمو التجارة في المنتجات المصنعة، مما سيساهم بدوره في بلوغ نمو وتنمية اقتصاديين سريعين وشاملين.

البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وضعف القدرات الإنتاجية:

11- في ورقة ثانية أجرت تحليلا لدواعي الانشغال في النقاش الذي جرى خلال القمة، تم الإقرار بنواقص البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وضعف القدرات الإنتاجية، خصوصا وأن عدم فعالية كل من شبكات النقل (براً وجواً وبحراً)، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزيد من التكلفة العامة لمباشر الأعمال التجارية والتكلفة الإنتاجية واللوجيستية. بالتأكيد، لوحظ أن التأثير على البلدان غير الساحلية أبلغ أثرا حيث إنه يمثل ثلاثة أرباع تكاليف التجارة. غير أن الورقة أجرت تحليلا لمدى تطور البنية التحتية في خطط التكامل الإقليمية لبلدان نامية أخرى، مثل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، عند إطلاقها لمناطق التجارة الحرة، وقارنت هذه بمستوى البنية التحتية في أفريقيا كما هو مبين في التشخيص القطري للبنية التحتية الأفريقية لعام 2008. وتدل النتيجة على أن البنية التحتية لمناطق التجارة الحرة لهذه الأقاليم النامية أخرى، عند دخولها حيز التنفيذ، كانت أقل تطورا مما عليه أفريقيا حاليا.

12- إضافة إلى ذلك، يقدم التقرير استعراضا لحالة تطور البنية التحتية في أفريقيا ويسلط الضوء على الجهود والمبادرات الجارية في إطار كل من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وخطة عمل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والأعمال التجارية الصناعية وغيرها من المبادرات التي اتبعت نهجا جامعا يرمي إلى تحسين شبكات البنية التحتية المتعددة الوسائط عبر القارة. وقد خص التقرير بالذكر كلا من البرامج والمشاريع الـ51 المقدرة بقيمة 68 مليار دولار أمريكي والتي يتعين

تنفيذها على نحو كامل بحلول 2020، وخطة العمل ذات الأولوية المندرجة تحت إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الرامية إلى التعجيل بتنمية البنية التحتية في أفريقيا إقليميا وقاريا، إضافة إلى بقية المبادرات على صعيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية. من جانبها، توفر خطة عمل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا إطارا قاريا للتصدي للأسباب الجذرية لتدني مستوى التنمية الصناعية في أفريقيا.

13- لوحظ أن الحكومات الأفريقية تشارك هي الأخرى حاليا في التحول الهيكلي وتنويع اقتصاداتها من خلال إعادة توجيه الموارد والإنتاج نحو الأنشطة ذات الأولوية في مجال التصنيع، علاوة على تبني نُهج جديدة للسياسية الصناعية وغيرها من السياسات الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية. وتستند أيضا منطقة التجارة الحرة الثلاثية المكونة من 26 بلدا أفريقيا بحجم نصف القارة تقريبا المتوقع إطلاقها في 2014 إلى عدد من برامج موازية وقوية لتطوير البنية التحتية ترمي إلى تعزيز السوق الإقليمية من خلال ترابط شبكي في مجال النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية معا. وعليه، يجري حاليا إرساء قاعدة متينة لإنشاء بنية تحتية وزيادة القدرات الإنتاجية لجعل منطقة التجارة الحرة القارية مبادرة واقعية ومفيدة. وقد أشير إلى ضرورة الاستمداد من المبادرات القارية القائمة (برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، خطة عمل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والأعمال التجارية الصناعية، إلخ) وبرامج تطوير البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة الأفريقية البينية وبناء القدرات الإنتاجية.

رابعا– التوصيات:

14- على ضوء التحليلات والمداولات السابقة، والمؤشرات الإيجابية المنبثقة عنها، تم التوصل إلى الاستنتاجات وتقديم التوصيات التالية:

أ) أظهر تحليل التدفقات التجارية أن التجارة الأفريقية البينية تتضمن جوانب إيجابية تتجلى على وجه الخصوص في أهمية حصة المنتجات المصنعة في تركيبة

التجارة. وعليه، ينبغي حث البلدان على التأسيس على هذا الاتجاه المشجع من خلال ما يلي:

- تشجيع إضافة القيمة إلى المنتجات؛
- إقامة وتعزيز صلات خلفية وأمامية بين قطاعي الزراعة والتصنيع؛
- استكشاف ما توفره منطقة التجارة الحرة القارية من آفاق وفرص أوسع لوفورات الحجم.

ب) يوفر التعزيز الجاري لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية المشتركة بين الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والسادك، ومواءمة السياسات التجارية، وكذلك إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية من قبل الدول الأعضاء أساسا متينا يمكن، انطلاقا منه، بناء وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

ج) وعليه، ينبغي لتطور التجارة الأفريقية البينية الذي يبدو من المعقول واعدا أن تدفع البلدان الأفريقية إلى تقديم الدعم الكامل لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتبوإ مكانتها لجني أكبر قدر ممكن من الفوائد من توسع الفضاء الاقتصادي والسوقي؛

د) إن كون الإنتاج والتجارة في البلدان الأفريقية يخصان منتجات مماثلة لا ينبغي أن يُنظر إليه كقيد وإنما كتحد وفرصة يسمحان للبلدان الأفريقية ببناء ميزات نسبية تساعد على إنتاج قيمة مضافة أكبر، وعلى تنويع الصادرات وضمان الجودة من بين أمور أخرى. وثمة أيضا على الصعيد الإقليمي مشاريع رئيسية قيد التنفيذ ترمي إلى تقوية إجراءات تسهيل التجارة بغية زيادة تعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات عبر الحدود؛

هـ) إضافة إلى ذلك، ثمة أدلة كثيرة تشير إلى أن كثافة البنية التحتية في القارة كافية، بما يمكن مقارنتها مع ما كان متوفرا في بلدان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا عندما انخرط كل من هذين الإقليمين في تجمع التكامل الإقليمي

الخاص به. إلى جانب ذلك، تبذل القارة جهودا بارزة من خلال برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وغيره من المبادرات لزيادة قدراتها؛

و) ينبغي زيادة جهود التأسيس على المبادرات الجامعة القائمة في مجال تطوير البنية التحتية وتنمية القدرات الإنتاجية (برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، خطة عمل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا، المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والأعمال التجارية الصناعية)، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وبرامج بناء القدرات الإنتاجية، وينبغي توجيهها نحو تعزيز التجارة الأفريقية البينية؛

ز) ينبغي التعجيل بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية؛

ح) ينبغي معالجة أوجه التباين الاقتصادية بين البلدان لتسهيل نمو وتنمية شاملين؛

ط) ينبغي التعجيل بتعزيز تعبئة واستعمال الموارد المحلية وإنشاء آليات للتمويل المبتكر؛

ي) ينبغي إعطاء أولوية قصوى لتشجيع الاستثمار في التصنيع والتجارة الأفريقية البينية في السلع المصنوعة محليا؛

ك) ينبغي رفع مستوى تنمية قدرات الأيدي العاملة في التصنيع ذي القيمة المضافة والإنتاج المتطور تكنولوجيا؛

ل) نظرا للمؤشرات الإيجابية لتدفقات التجارة والجهود الرامية إلى تطوير البنية التحتية، لا ينبغي أن تحول التحديات المعترضة حاليا دون تنفيذ الخطط المقترحة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية ومواصلة السعي لتحقيق هدف منطقة التجارة الحرة القارية.

خامسا– تنفيذ مقرر المؤتمر:

15- منذ اعتماد مقرر المؤتمر، تم إحراز بعض التقدم في الإعداد لإنشاء مختلف الأجهزة والآليات التي اعتمدها المؤتمر. وقد صيغت اختصاصات اللجنة التجارية الأفريقية الرفيعة المستوى ليتم بحثها من قبل اللجنة. وقد أفاد عدد من الشركاء الفنيين باستعدادهم للتعاون مع الاتحاد الأفريقي في إنشاء أجهزة منظومة منطقة التجارة الحرة القارية، مثل المرصد الأفريقي للتجارة. ولمزيد من الفعالية ولأسباب إستراتيجية، يوصى بإنشاء بعض الأجهزة بالتعاون مع الشركاء، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مع صفة شبه مستقل ذاتيا، بغية تسهيل بناء المؤسسات على نطاق يشمل القطاع الخاص الأفريقي والمجتمع المدني والأفريقيين في المهجر. وستقدَّم الاختصاصات وطرق العمل المفصلة إلى مؤتمر وزراء التجارة قبل قمة يناير 2013.

16- إن المفوضية بصدد إنشاء فريق عمل فني بغية مواءمة قواعد المنشإ، وذلك تأسيسا على تجربة المفاوضات الجارية حول قواعد المنشإ لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية، بمشاركة القطاع الخاص. وقد كلف المؤتمر فريق العمل الفني باختتام التقرير بحلول ديسمبر 2012.

17- كما أن المفوضية بصدد وضع طرق عمل لإنشاء المجلس الأفريقي للأعمال، تأسيسا على الهياكل القائمة على الصعيد الإقليمي، وفقا لخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ خطة العمل ومنطقة التجارة الحرة القارية.

18- في أبريل 2012، نظمت المفوضية مائدة مستديرة للشركاء بغية التماس الدعم في مجال المساعدة الفنية وتعبئة الموارد، مع ردود أولية إيجابية من الشركاء. وستتبلور الأمور بشكل أكثر وضوحا بعد إعداد إستراتيجية التنفيذ وبيان المشاريع والأنشطة المحددة.

19- تم أيضا اقتراح تشكيل فريق عمل مكون من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، تتمثل مهمته الرئيسية في وضع إستراتيجية تنفيذ لخطة العمل حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية ووضع طرق عمل لتفعيل الأنشطة المتعلقة بعملية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية تمشيا مع خارطة الطريق التي أجازتها القمة.

20- في هذه الأثناء، ينبغي أن تستكشف مفوضية الاتحاد الأفريقي وكل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الطرق والوسائل الكفيلة بضمان تشغيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية الإقليمية على نحو فعال. خلال اجتماع تنسيق مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية انعقد في مايو 2012، تم التأكيد مجددا أعلى أن تعدد الأنظمة التجارية في تجمع إقليمي واحد، وعلى مستوى الاتحاد الأفريقي ، يشكل بالتأكيد تهديدا للتكامل الإقليمي والقاري، وخلُص الاجتماع إلى أن من شأن منطقة التجارة الحرة القارية المقترحة أن تكون حلا تتم بموجبه مواءمة جميع الأنظمة التجارية، بما في ذلك الأنظمة المشتركة مع أطراف ثالثة. في هذا الصدد، أُوصي بقوة أن تكون لمنطقة التجارة الحرة القارية الأسبقية على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وأن تُبذَل جهود لضمان مساهمة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتقوية التكامل الأفريقي.

21- وينبغي التركيز بدرجة أكبر على مواءمة السياسات التجارية الإقليمية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية من قبل الدول الأعضاء بغية تسهيل التجارة الإقليمية البينية. وينبغي التصدي للتحديات التي تحول دون مشاركة الدول الأعضاء على نحو فعال في الترتيبات التجارية الحرة الإقليمية. وتشمل هذه التحديات الخسارة في الإيرادات ووجود حواجز غير تعريفية. ويجرى حاليا إنشاء منبر لتقاسم المعلومات على الإنترنت في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي حول مبادرة السادك ومجموعة شرق أفريقيا والإكواس والكوميسا، وذلك بدعم فني من الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص

سادسا– دليل إستراتيجي وإطار سياسة لتنفيذ المقررات الصادرة عن قمة يناير 2012:

22- يتعين على جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حاسم لتعميم المقررات التاريخية المتخذة في يناير 2012 وربط جهود التكامل الإقليمي باستمرار بالتمكين الاقتصادي للمواطنين، خصوصا النساء والشباب وغيرهم من الفئات المحرومة، علاوة على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، سيشكل إدماج التجارة الأفريقية البينية في جميع السياسيات/الإستراتيجيات التجارية والاستثمارية الوطنية والإقليمية خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح.

23- للاستجابة لبعض الانشغالات المثارة خلال المؤتمر، تُشجَّع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على إعطاء الأولوية لتنفيذ لمختلف المبادرات الإقليمية والقارية الرامية إلى معالجة أوجه القصور في البنية التحتية للتجارة وكذلك في القدرة الإنتاجية، مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، خطة العمل للتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والأعمال التجارية الصناعية وبرنامج الحد الأدنى من التكامل.

24- في اتحاد بحجم الاتحاد الأفريقي، من الطبيعي أن يُتوقع تغير الوقائع التاريخية والسياسية، وعليه، فمن المعقول اتباع نهج يسمح بتبني إطار مرن بدلا من إطار مفروض من القمة إلى القاعدة. في هذا الصدد، يعتبر أن الدليل الإستراتيجي الموصى به يعمل حسب مبدإ بلدان تتحرك "بسرعة متعددة" أو "هندسة متغيرة"، يكون خاضعا للمراجعة حسب التقدم المحرز، كما هو منصوص عليه فعلا في مقرر المؤتمر. ومن الضروري لأي برنامج دعم أن يكون موضوعا لمساعدة البلدان التي قد تحتاج إليه في عملية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة والقارية والانضمام إليها. ويتمثل الهدف في ضمان شمولية منطقة التجارة وتحقيقها في وقت مبكر حسب ما يتوخاه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

25- يطلب مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.394(XVIII) من الدول الأعضاء، مدعومة من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، أن تقود عملية تعزيز التجارة الأفريقية البينية ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى الواردة في خطة العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية. وبينما تتجه الجهود هكذا نحو صياغة إستراتيجية تنفيذ مفصلة، يوصى كذلك، في إطار النهج الإستراتيجي العام، بأن تضع الدول الأعضاء إطارا مؤسسيا لأغراض الإدماج الفعلي لأهداف السياسة الوطنية والإقليمية والقارية. في هذا الصدد، أُقترح إطار إرشادي على النحو التالي:

على الصعيد الوطني:

26- فريق عمل مشترك بين الوزارات تحت الرئاسة المشتركة بين وزير التجارة والوزير المسؤول عن التكامل الإقليمي. ستوفر هذه الهيئة التوجيه الإستراتيجي لصياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، وكذلك رصد وتقييم التقدم المحرز.

27- لجنة تسيير وطنية (على مستوى الخبراء)، مكونة من رؤساء أفرقة العمل الفنية، مسؤولة عن الخطط القطاعية التي تقوم كل واحدة من المجموعات المذكورة بإدماجها في خطة العمل. وتشمل مسؤولياتها الرئيسية توحيد الخطط القطاعية وضمان إدماج التجارة الأفريقية البينية والتكامل الإقليمي في إستراتيجيات/سياسات التنمية الوطنية، ومسؤولة كذلك عن إستراتيجيات تعبئة الموارد مع التركيز على تعبئة الموارد المحلية. ويمكن عندئذ تعبئة موارد إضافية من الشركاء الإنمائيين عند الاقتضاء.

28- تضم أفرقة العمل الفنية في عضويتها كبار مسؤولين وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وخبراء في مختلف المجالات الفنية لتقديم خدمات تأمين الجودة وتقديم إرشادات بشأنه على الصعيد الوطني.

على الصعيد الإقليمي:

29- على الصعيد الإقليمي، يمكن النظر في إمكانية إنشاء هياكل مماثلة وتكرارها حيثما لا توجد حاليا. ومن المتوخى أن الأولويات تختلف على الصعيد الإقليمي، وستسمح لنا هذه العملية بمواءمة هذه الأولويات قبل إدماجها في خطة قارية. وستسهل هذه المنظومة، إن تم اعتمادها، مهمة وضع إستراتيجية تنفيذ قارية تمتلكها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأخبرا، فالوقت المتاح لاستكمال إستراتيجية التنفيذ محدود ويتعين اختتامها بحلول نهاية 2012، قبل المؤتمر القادم لوزراء التجارة الذي يتوقع أن يبحث هذا البند قبل توصية اللجنة التجارية الرفيعة المستوى باعتماده.

30- بخصوص التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، ستطلب المفوضية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقديم خطط عملها لاستكمال تنفيذ مناطق التجارة الحرة بحلول 2014 مع بيان التحديات والاختناقات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها بدعم من المستويين الفني والسياسي بغية المضي قدما. وفي نفس الوقت، ستعزز المفوضية اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بتعزيز التجارة الأفريقية البينية بغية ضمان تطابقها مع مختلف البرامج والمبادرات قيد التنفيذ. والأمر الأهم هو تأسيس وظيفة الرصد لتمكين الوزراء ورؤساء الدول من تقديم إرشادات حول المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها للمضي قدما بالأجندة.

سابعا– الخاتمة والتوصيات:

31- تقم اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة ما يلي إلى المؤتمر:

(1) التقرير الحالي واختصاصات اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة المرفقة طيه
(2) مشروع المقرر بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتعجيل بإنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2012-07-16

Report of the High Level Committee of Heads of State and Government/Chairs of the Regional Economic Communities (RECs) on Boosting Intra-African Trade

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9079

Downloaded from African Union Common Repository